

العنوان:	القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الاسلامي
المصدر:	التقرير الاستراتيجي الأول الصادر عن مجلة البيان بعنوان - مستقبل العالم الإسلامي تحديات في عالم متغير - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الهياجنة، عدنان
المجلد/العدد:	التقرير 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
مكان انعقاد المؤتمر:	الرياض
رقم المؤتمر:	1
الهيئة المسؤولة:	مجلة البيان
الصفحات:	243 - 258
رقم MD:	453511
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, IslamicInfo
مواضيع:	الإسلام و الغرب ، السياسة الأمريكية، سيادة الدولة ، العلاقات الدولية، العالم الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، استشراف المستقبل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/453511



الفصل الثالث

القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي

الدكتور

عدنان الهياجنة

أستاذ العلوم السياسية المشارك ، قسم العلوم السياسية
والاجتماعية ، الجامعة الهاشمية الزرقاء ، الأردن



القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي

الدكتور / عدنان الهياجنة (*)

مقدمة:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل القوة الأمريكية، ودراسة الاستراتيجية العربية للتعامل مع الهيمنة الأمريكية في مرحلة صعبة يمر بها العالم العربي والإسلامي، بعد أن انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من تدمير أفغانستان والعراق، والأخطار المحدقة بالعالم العربي الإسلامي لا تتوقف على تدمير أفغانستان وضرب العراق بعد عمليات التفتيش المهينة للكرامة العربية، وخاصة أن أمريكا لم تستطع أن تستخدم اللهجة العسكرية مع كوريا الشمالية بسبب أسلحة الدمار الشامل، ولذا فإن مراجعة مكونات القوة الأمريكية وتطورها ومستقبلها يأتي من باب البحث في الدولة المهيمنة على العالم؛ من أجل توضيح الصورة الحقيقية؛ لكشف الخفايا التي تساعد على الفهم الواضح لها، ومن أجل وضع استراتيجية عربية إسلامية على المدى البعيد للتعامل معها؛ خاصة في زمن الصمت العربي.

وتتكون الورقة الحالية من المحاور الآتية:

- ١ - تطور القوة الأمريكية.
- ٢ - القوة الأمريكية الحالية.
- ٣ - الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة العربية: مقارنة.
- ٤ - أمريكا والعالم الإسلامي.
- ٥ - مستقبل القوة الأمريكية.
- ٦ - مستقبل الهيمنة الأمريكية.
- ٧ - الاستراتيجية العربية الإسلامية للتعامل مع أمريكا.

تطور القوة الأمريكية:

مرت القوة الأمريكية عبر مراحل عديدة، اغتنمت فيها الفرص التاريخية الذهبية التي ساعدت في

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك، قسم العلوم السياسية والاجتماعية، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.



إيجادها، وما زالت إلى حد كبير تستفيد منها، وإن كان ذلك قد يخرج عن سيطرة أمريكا في المرحلة القادمة .
والحقيقة التي لا بد من ذكرها - قبل الحديث عن تطور قوة أمريكا - تكمن في أن القوة تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية :

أولاً: القوة الاقتصادية .

ثانياً: القوة العسكرية .

ثالثاً: القوة السياسية (Political Might) .

ويرتبط تعريف القوة الاقتصادية بمعدل الدخل القومي ؛ لأن ذلك يشير إلى محصلة الإنتاج المحلي ، والتي تمثل البحث العلمي ، والتطور الذي تمر به الدولة ، وطبيعة الفكر السائد، والعمل ، والمنتجات ، وصادرات الدولة ، وحجم السوق المحلي والدولي .

أما تعريف القوة العسكرية ؛ فيرتبط إلى حد كبير بمؤشر الإنفاق العسكري من حجم الناتج الإجمالي للدولة ، ويرتبط ذلك بمستوى التدريب وحجم القوات العسكرية ، وطبيعة الصناعة العسكرية السائدة في الدولة ، والاعتماد على الذات .

أما تعريف القوة السياسية ؛ فيرتبط إلى أي مدى يمكن أن تستثمر أي دولة قوتها العسكرية والاقتصادية في إيجاد هيبة وتأثير سياسي على مخرجات الدول الأخرى في العالم ، وهو ما يُطلق عليه القوة السياسية (Political Might) ، ويرتبط ذلك بمشاركة الدولة في المنظمات الدولية ، ومدى تأثيرها في المخرجات والسياسات الخارجية للدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وبناء على ذلك ؛ فالقوة الأمريكية هي مجمل مؤشرات هذه القوة المشار إليها أعلاه ؛ حيث لم توجد دولة معاصرة للولايات المتحدة - ومنذ بداية القرن العشرين - تتمتع بميزات القوة بعناصرها الثلاثة تشبه الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى الذين يشيرون إلى القوة السوفيتية في فترة الحرب الباردة ، فالتاريخ يثبت أن عدم التوازن في مؤشرات القوة قد يؤدي إلى التراجع ، وهذا ما حصل للاتحاد السوفيتي ، وما يمكن أن يحصل أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل .

وعلى الرغم مما كُتبَ عن القوة الأمريكية ، ومؤشرات القوة التي تم تطويرها لقياس القوة ، ومن قياس طبيعة النظام العالمي (الدولي) ، ومنها ما قمت به في كتابي حول دبلوماسية الدول العظمى تجاه الوطن العربي ؛ فستبقى القوة الأمريكية تحت المحك ؛ إذ لم تختبر فعلاً في أي اختبار حقيقي في منطقة الشرق الأوسط ، ولا حتى في العالم ، ولا في صراعها البارد مع الاتحاد السوفيتي إلا ما يشار إليه في التجربة القاسية في فيتنام ، وإن كان ذلك إثباتاً لعدم القوة الأمريكية ، فمعظم الحروب والتدخلات التي قامت بها أمريكا كانت ضد دول ضعيفة



جداً ومعظم الحروب تمت بطرق الحروب البديلة (Proxy wars)؛ أي أن القوة الأمريكية لم تأت تحت الاختبار إلا فيما يتعلق بحروب محددة النتائج لضعف التكافؤ بين الطرف الأمريكي والأطراف الأخرى؛ لذا فالقوة الأمريكية لم تُختبر بشكل حقيقي؛ وإنما استخدمت موقعها الدولي في النظام العالمي كدولة مهيمنة، وإن كان بعض الباحثين يشير إلى توازن؛ فقد كان ذلك ما يسمى آنذاك بإدراك القوة الأمريكية (Perception of American power)؛ أي أن إدراك القوة الأمريكية حول العالم بأنها قوة لا يمكن الانتصار عليها تم استغلاله بشكل كبير جداً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في صراعاتها المسلحة والاقتصادية مع عناصر وأطراف النظام الدولي.

ولقد ظهرت القوة الأمريكية منذ بداية اهتمامها بالشؤون الدولية منذ بداية القرن العشرين؛ خاصة بعد الحرب العالمية الأولى؛ وقبل تلك الفترة كانت أمريكا تميل إلى الانعزالية وعدم التدخل في الشؤون الدولية؛ لذا فإن قوة الدولة تدخل في الحسابات الدولية إذا ما أصبحت فاعلة في الشؤون الدولية.

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفرص التي نشأت نتيجة لضعف الدول في الحقبة الزمنية التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ حيث إن معظم الدول كانت قد أنهكت في الحرب؛ لذا فإن تدخل أمريكا في إيجاد الاستقرار الاقتصادي العالمي بعد فترة الركود الاقتصادي كان يشكل بداية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وسياسياً؛ إذ فرضت أمريكا أنظمة التعاملات الاقتصادية الدولية وطبيعتها، وربطت مدى قوة النظام الاقتصادي العالمي واستقراره بطبيعة الاقتصاد الأمريكي ومصالحه ومنافعه.

ثم استغلت أمريكا الضعف السياسي والعسكري للدول المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، ولم تدخل إلا بعد أن تم حسم الصراع بإنهاك الدول العظمى؛ لذا تدخلت أمريكا لصالح أصدقائها وأعدائها في المستقبل، وحسمت الحرب بالطريقة التي تريد دون أن تتكلف الكثير من الخسائر، في مقابل كثير من المنافع التي حصلت عليها؛ خاصة فرضها لأجندتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم، وما تبع ذلك من تدخل في جميع شؤون الدول الداخلية والخارجية؛ مثل فرض الأنظمة السياسية، والتدخل في التعديلات الاقتصادية خاصة في اليابان والدول الأوروبية؛ حيث إنها لم تسمح لأي حزب معارض بالوصول إلى السلطة في تلك الدولة. وقد استخدمت أمريكا نظام الاحتواء المزدوج طيلة الحرب الباردة من أجل المحافظة على استمرار هيمنتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ويمكن توضيح هذه السياسة كالاتي:

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج لاحتواء كل من خطر الشيوعية في أوروبا ومن حول العالم، وهذا أعطى مسوغات وشرعية لتدخل أمريكا في شؤون العالم المعادي للشيوعية، وضاعف من فرض سيطرتها وقوتها، وأيضاً قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سياسة الاحتواء للقوة



الأوروبية؛ ابتداءً من خطة (مارشال) لإعادة بناء أوروبا واليابان بالطريقة التي تخدم المصالح الأمريكية، وقامت ببناء مؤسسات عسكرية مثل (الناتو) حتى تُحكم سيطرتها على أوروبا، وتمنع قيام أي قوة أوروبية؛ لذا ليس من المستغرب أن تجد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على حلف الناتو؛ حتى لا تفكر أوروبا بأي مشروع لقوة عسكرية قد يواجه القوة الأمريكية.

القوة الأمريكية الحالية:

وباستخدام المؤشرات سابقة الذكر لقياس القوة الأمريكية؛ يمكن القول: إن ميزانية الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية للعام الحالي ٢٠٠٣م من المتوقع أن تكون (٤٠٠) مليار دولار تقريباً، وهو ما يشكل ما نسبته ٣٪ من حجم الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الرقم يشكل ما قيمته مجموع الميزانيات العسكرية للدول التسع الكبرى التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية (روسيا، اليابان، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، العربية السعودية، البرازيل) (Towell, 2002).

وبناءً على ذلك؛ بيانات الإنفاق العسكري تشير إلى تفوق أمريكي واضح على مجمل هذه الدول؛ لذا يعطيها هيمنة عسكرية واضحة. وبمقارنته ما تنفقه أمريكا على التأمين الصحي لقواتها العسكرية؛ فإن ذلك يساوي مجمل ميزانية بريطانيا العسكرية كاملة.

إن حجم القوات الأمريكية الفاعلة (Active - duty Force) ارتفع منذ حرب فيتنام - والذي كان أقل من مليوني جندي - إلى ٢,٢ مليون جندي في عام ١٩٨٥م، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩م تراجع عدد القوات العسكرية الأمريكية إلى حوالي الثلث؛ ووصل إلى ١,٤ مليون حالياً؛ حيث بلغ في نهاية عام ١٩٩٩م ١,٣٨٥,٧٠٣ جندي، بالإضافة إلى ٧٠٠ ألف موظف مدني.

وفيما يتعلق بالقوة العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ فقد بدأ ذلك بالتطور الملحوظ بعد الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات، وتزامن أيضاً مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان؛ حيث تشير البيانات إلى أن القواعد العسكرية الأمريكية والتجهيزات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط تخول أمريكا حالياً ما يأتي:

١ - نقل ٥٠ ألف جندي في فترة ١٥ يوماً.

٢ - ونقل ١٠٠ ألف جندي في فترة ٣٠ يوماً.

٣ - نقل ٢٠٠ ألف جندي في فترة ٦٠ يوماً.

وهذا بالطبع يشمل نقل الجنود وجميع المعدات والتجهيزات لعملمهم، ففي عام ١٩٧٩م الذي تزامن مع الثورة الإيرانية، وفي نهاية العام نفسه الذي تزامن مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وزيادة الخطر على النفط في منطقة الخليج؛ قامت إدارة الرئيس كارتر آنذاك بإرسال حاملتين للطائرات إلى المنطقة، وحصلت على



تسهيلات لاستخدام قواتها العسكرية من قبل عُمان والصومال وكينيا.

وبدأت أمريكا ببناء قواعد عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، كما بدأت أمريكا بصناعة عدد من حاملات الطائرات وحاملات المعدات ؛ لتتمكن من الوصول إلى المنطقة بأسرع وقت ممكن . وفي فترة حرب الخليج الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير حاملات وطائرات الانتشار السريع في منطقة الشرق الأوسط ، وبناء قواعد عسكرية في الكويت وقطر والإمارات العربية (Towel 1,2002).

القوة الاقتصادية:

يبلغ حجم الاقتصاد الأمريكي ٣, ١٠ تريليونات دولار ، وهو ما يشكّل (ثلث) الناتج العالمي ؛ لذا تتمتع أمريكا بهيمنة عسكرية واضحة ؛ مقابل هيمنتها الاقتصادية غير الواضحة ، فهي تعدُّ فاعلاً أساسياً في الاقتصاد الدولي مثل دول الاتحاد الأوروبي ، واليابان التي تملك نسبة مشابهة لحجم الاقتصاد الأمريكي ؛ لذا فإن النظام الاقتصادي الدولي هو نظام متعدد القطبية وليس أحادي القطبية كما في المجال العسكري .

القوة السياسية:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ كبير في العالم ، وفي المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والتي يرى بعض المحللين أن أمينها العام هو موظف لدى الإدارة الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات العربية المتحدة: مقارنة:

تظهر المؤشرات العلمية الآتية تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات على العالم العربي :

- ففي الجانب العسكري : يتوقع أن تصرف الولايات المتحدة على الإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٣م ما حجمه إنفاق (١٥ - ٢٠) دولة من أكثر الدول إنفاقاً في العالم أجمع بعضها مع بعض - كما ذكر سابقاً ..

- وفي الجانب الاقتصادي : فإن حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ضعفي الاقتصاد الياباني ، إذا اعتبرت اليابان أنها المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً ، فعلى سبيل المثال فإن اقتصاد ولاية كاليفورنيا يعد خامس أكبر اقتصاد في العالم ؛ متقدماً على دولة مثل فرنسا ، ويأتي بعد دولة مثل بريطانيا العظمى .

- وعلمياً فإن إنفاق أمريكا على البحث العلمي والتطوير مع نهاية التسعينيات يُقدَّر بما يساوي مجمل إنفاق أكبر سبع دول مجتمعة بعضها مع بعض .

إن مقارنة العالم العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكون ذا مغزى علمي إذا كان حجم اقتصاد الدول العربية مجتمعة لا يساوي نصف اقتصاد دولة أوروبية مثل إيطاليا ، وحجم إنفاقها على البحث العلمي لا يساوي مجتمعاً ما تنفقه إسرائيل على البحث العلمي .



أما بالنسبة للإنفاق العسكري؛ فإنه مؤشر غير حقيقي لقوة الدول العربية عسكرياً، وهو مرتبط بعوامل كثيرة منها إعادة استخدام أموال النفط من قبل الدول المستوردة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعبر عن قوة عسكرية في ضوء تجارب حرب الخليج الثانية، وما قبلها وما بعدها.

فحسب تقرير التنمية البشرية العربي لعام ٢٠٠٢م؛ فإن معدل دخل الفرد تراجع في نحو (٢٠) سنة الأخيرة إلى مستوى أكثر بقليل من دول الصراع الإفريقية، ووفيات الولادة ضعف ما هو موجود في أمريكا اللاتينية، وأربع أضعاف ما هو موجود في دول شرق آسيا، وترجم العالم العربي كله ٣٣٠ كتاب سنوياً؛ وهو خمس الرقم الذي ترجمه دولة مثل اليونان، وترجم إسبانيا في سنة واحدة مجموع ما تم ترجمته في العالم العربي منذ عهد الخليفة المأمون، ومستخدمو الإنترنت العربي نسبتهم لا تكاد تذكر... إلخ.

أمريكا والعالم الإسلامي:

إن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية - والتي أطلقها وزير الخارجية كولن باول - تصب إلى حد كبير في المجال (Front) الثقافي، وهو الذي يعدُّ آخر مكان للدفاع بالنسبة للحضارة العربية الإسلامية وأقواها، حيث إن أمريكا تملك هيمنة عسكرية أحادية في العالم، وشبه اقتصادية بالتشارك مع دول الاتحاد الأوروبي، لكنها لا تملك أي هيمنة ثقافية في العالم وخاصة العالم العربي الإسلامي. ومن المدهش جداً أنه إذا كانت أمريكا تستطيع أن تريح حرباً عسكرية ضد أي دولة في العالم العربي والإسلامي مع دول منفردة ومجموعة، وتستطيع أيضاً أن تريح حرباً اقتصادية مع هذه الدول؛ فإنها تقوم بكل هذه الإجراءات العسكرية والاقتصادية والثقافية؛ أي أن هناك شيئاً غير واضح للعيان ومبطناً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأهداف الأمريكية غير المعلنة هي التي تشكك في نيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، فإذا نظرنا بشكل عام للسلوكيات الأمريكية تجاه العالم العربي الإسلامي منذ أحداث ١١ سبتمبر / أيلول نلاحظ يأتي:

أولاً: مساندة كاملة للحكومة الإسرائيلية في احتلال الأراضي الفلسطينية، وقتل أكبر عدد منهم بكل الوسائل والأنواع (أنواع القتل النفسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبدني).

ثانياً: عدم التدخل الفاعل من أجل ما يطلق عليه بالسلام (العربي - الإسرائيلي) إلا في مجال المناورات والبروتوكولات الدبلوماسية، ومؤخراً (خريطة الطريق) التي تم التأجيل فيها لاستغلالها فيما بعد في مجال التفاوض العربي الإسرائيلي في أثناء الحرب على العراق، كما حصل في عملية السلام بعد حرب الخليج الأولى.

ثالثاً: احتلال أفغانستان، واستخدام جميع أنواع الأسلحة ضد دولة متخلفة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهذا ما لم يحصل مع دول أخرى انتهكت كل الشرائع الدولية.

رابعاً: تهديد نظام الحكم في باكستان، وابتزاز أظمة الدول العربية والإسلامية بشكل مباشر وغير مباشر؛ بكل أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية... إلخ.



خامساً: التفاوضي عن مذابح المسلمين من قِبَل دول العالم في الشيشان وأفغانستان والفلبين . . . الخ؛ مقابل أن تتنازل هذه الدول - مثل الصين وروسيا وغيرهما - عن مواقف لا تتفق مع السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية .

سادساً: حشد القوات العسكرية في منطقة الخليج العربي لضرب العراق ، واحتلال المنطقة ؛ (لأنه من غير المعقول حشد كل هذه القوات من أجل تغيير نظام حكم محاصر منذ أكثر من عشر سنوات ، وقدم كل التنازلات) ، ويبدو أن أمريكا تحشد لحرب عالمية .

سابعاً: دعم جماعات المعارضة في معظم الدول العربية ، خاصة العراق والأردن وفلسطين ، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم ، والاجتماع بهم علنياً للضغط على أنظمة الدول العربية .

ثامناً: الضغط على الحكومات العربية والإسلامية من أجل اعتقال المتتمين إلى الجماعات الإسلامية وملاحقتهم ، ووضعهم في السجون ، ومصادرة أموالهم ؛ مما سيكون له أثر سلبي في شرعية هذه الأنظمة السياسية بسبب الإحراج الكبير للأنظمة العربية والإسلامية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية أمام شعوبها .

تاسعاً: مصادرة الأموال العربية والإسلامية في البنوك الأمريكية والعربية للمنظمات الإسلامية دون استثناء ، وعلى سبيل المثال لا الحصر منظمات الزكاة والدعم .

عاشرأ: الضغط على الدول العربية والإسلامية لتفسير مناهج التعليم في المدارس والجامعات بما يتلاءم مع الفكر الأمريكي الحالي .

حادي عشر: حشد الأصدقاء السابقين للأمريكان في زاوية الدفاع عن النفس ، واتهام الجميع بدعم الإرهاب حتى يثبت براءته .

ثاني عشر: تأليب الرأي العام الأمريكي على الإسلام والمسلمين ؛ من خلال ما يذاع وينشر في وسائل الإعلام الأمريكي عن الإسلام والمسلمين .

ثالث عشر: التغطية على وسائل الضغط على المسلمين ؛ من خلال بعض الأنشطة الشكلية التي قام بها الرئيس الأمريكي ، مثل حضوره حفل إفطار في رمضان للمسلمين في أمريكا ، وممارسة عكس ذلك على صعيد السياسة الأمريكية تجاه الإسلام .

رابع عشر: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، والضرب بكل المشاعر العربية والإسلامية عُرض الحائط .

وبناءً على ما تقدم ؛ فإن هذه السلوكيات الأمريكية - إذا ما تم التدقيق فيها - تعبر عن حالة من الضعف الأمريكي ، ويعكس تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، خاصة العالم العربي والإسلامي .



والسؤال هو: كيف وصلنا إلى هذه النتيجة؟ الإجابة تكمن فيما تم عرضه في البداية، وهو كالاتي - من أجل الفهم الواضح -:

أولاً: إذا كان العرب والمسلمون يمثلون مصادر الضعف مجتمعة وعلى جميع الصعد، كما أشار السيد باول في خطة أمريكا للشرق الأوسط؛ نقلاً عن تقرير التنمية الإنسانية للعالم العربي ٢٠٠٢م؛ بما يمثله ذلك من فقر وبطالة وتخلف في المستويين التقني (التكنولوجي) والتعليمي؛ فلماذا تحشد كل هذه القوات؟

ثانياً: إن التسويغات التي تضعها السياسة الأمريكية للسلوكيات العسكرية الاقتصادية والثقافية تجاه العالم العربي والإسلامي - أصبحت غير مقنعة حتى لرجل الشارع؛ لذا فإن مسألة الثقة بالسلوك الأمريكي أصبحت شبه معدومة، ويعد ذلك نقطة ضعف إضافية للولايات المتحدة الأمريكية، ونقطة قوة للشعوب العربية والإسلامية؛ لذا فإن أي مبادرات أمريكية للتخفيف من هذا الأمر في العالم العربي والإسلامي؛ من خلال وسائل الإعلام وبرامج الفهم المشترك - لا تحظى بأي فرصة للنجاح؛ لأنه من غير المعقول أن تقوم أمريكا بكل وسائل العنف لضرب المسلمين، ودعم سياسة إسرائيل الشارونية؛ ثم تدعو الشعوب العربية والإسلامية للتفاهم المشترك!

مستقبل القوة الأمريكية:

حسب رأي جوزيف ناي؛ فإن أمريكا تعاملت مع الجزء الأسهل في محاربتها للإرهاب، خاصة الضربات العسكرية ضد أفغانستان؛ مما يتطلب بعداً استراتيجياً وصبراً وتعاوناً مع الدول الصديقة (Nye, 2002).

ومسألة القوة بالنسبة لكيسنجر هي كيف يمكن لأمريكا أن تستثمر قوتها المسيطرة حالياً وتحويلها إلى إجماع دولي وقيم دولية مقبولة من الجميع؛ بشرط أن تكون متفقة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها وأهدافها (Nye, 2002).

وهذا يعدُّ أهم تحدٍّ للهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهو التعاون من قبل الدول العظمى؛ حيث جاء في تقرير إدارة بوش: (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) - والذي أطلق في (١٧/٩/٢٠٠٢م) - أن أهداف الاستراتيجية تتمحور في ثلاثة أهداف - حسب قول بوش -:

١ - سدافع عن السلام؛ بمحاربة الإرهابيين والخارجين عن القانون.

٢ - سنحافظ على السلام؛ من خلال بناء علاقات جيدة مع القوى العظمى.

٣ - نشر السلام (Extend)؛ من خلال دعم المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة.

ويبدو أن البند الثاني من الاستراتيجية يحتاج إلى مزيد من العمل؛ في ظل عدم رغبة الدول العظمى في الإذعان للأوامر الأمريكية، وتغيير الأنظمة السياسية جزء جديد من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية،



وأمریکا تقف ضد أي سياسة عسكرية أو اتحاد عسكري في أوروبا قد يؤثر في (الناتو) (Gaddis, 2002).

ولذلك فإن توسيع حلف (الناتو) أنه لا يُفسَّر بأنه من أجل مصلحة الدول المنظمة للحلف، بل لمنعها من التفكير في إقامة حلف دفاعي مضاد لـ (الناتو) يؤثر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولإبقاء أمريكا دولة مهيمنة على أوروبا للمصالح الاقتصادية ولشركات الأسلحة الأمريكية، والحد من الطموح الألماني في الهيمنة.

(الناتو) - كما وضحنا سابقاً - هو وسيلة من وسائل أمريكا للإبقاء على هيمنتها في أوروبا (Gibbs, 2001).

وسياسة أمريكا في المحافظة على وضعها دولة مهيمنة في العالم، وتدخّلها في شؤون العالم، خاصة ما يتعلق بحفظ السلام في كوسوفو وغيرها - هو واقع تريد أمريكا المحافظة عليه؛ لأن ذلك يعطيها منافع اقتصادية وسياسية؛ لذا فأمريكا تقوم بمنع أي دولة منافسة قد تؤثر في أو تززع هذه الهيمنة الأمريكية (Gibbs, 2001).

مصادر القوة والوجود الأمريكي؛

إن الخطر الشيوعي خلال الحرب الباردة قد أعطى شرعية للولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على الدول الرأسمالية، ومع نهاية الشيوعية تم تحويل مصدر الشرعية في محاربة الخطر الشيوعي إلى التدخلات الإنسانية (Humanitarian Intervention) من أجل المحافظة على شرعيتها من أجل الهيمنة (Gibbs, 2001).

ومع ذلك؛ فإن الهيمنة الأمريكية خلال الحرب الباردة كانت حسب رأي بعض المحللين (empire by invitation)؛ أي إمبراطورية مع دعوة مع الترحيب؛ لأن الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأوروبية كانت مستفيدة من الهيمنة الأمريكية، وكانت اللعبة (sum-sum-game) (Gibbs, 2001)، وأعتقد أن الهيمنة الآن هي هيمنة بالتسلط (empire by intimidation) خاصة في العالم العربي الإسلامي؛ لذا استخدمت أمريكا الاحتواء المزدوج في الحرب الباردة من أجل احتواء الشيوعية، واحتواء الدول الغربية - لتلاصيح دولة عظمى - بوسائل القوة، ومع نهاية الشيوعية بقي احتواء الدول الغربية؛ لكي لا تتمكن من تصنيع قوة مستقبلية، وذلك مع الاستمرار في تطوير مؤسسات الحرب الباردة من أجل منعها؛ خاصة حلف (الناتو) الذي تم تطوير عمله للتدخل الإنساني (Gibbs, 2001).

مستقبل الهيمنة الأمريكية؛

تتطلب الهيمنة الأمريكية للمحافظة عليها للاستمرار لفترة طويلة تقديم منافع عامة (Publ Goods) لجميع الدول في العالم؛ من أجل استمرارية سيطرتها، والاستفادة الخاصة (Private Goods) من الميزات التي تنشأ من أن تقوم الدولة المهيمنة بوضع قواعد وأسس التعاملات السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم؛ لذا فإنه يُنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تحقق نبوءة بول كندي في كتاب (The Rise and Fall of Great Power) من أن أمريكا في طريقها إلى الأفول، وهذا يظهر إلى حد كبير في النمط الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية في



العالم، خاصة العالم الثالث؛ بسبب انكماش دورها في اليابان وأوروبا، وتراجع فرصها الاقتصادية في تلك الدول، بل إن منافسة هذه الدول - سابقة الذكر - لها ستؤدي إلى إضعافها بطريقة غير مباشرة؛ لذا فإنها لجأت إلى استثمار قوتها العسكرية في مناطق مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لانخفاض الكلفة العسكرية لاستمرار هيمنتها العسكرية على العالم، والذي يظهر واضحاً في حربها على العالم العربي والإسلامي (العراق وما بعد العراق).

إن التراجع الاقتصادي في أمريكا وظهور المنافسة الأوروبية لها سيدفع بأمريكا إلى مزيد من التراجع في هذا المجال، وإذا أرادت أن تحافظ على هيمنتها على المدى القصير والمتوسط الأجل؛ فإن ذلك يتطلب أن تأخذ أمريكا من ميزانية اقتصادها المدني لضخه في الاقتصاد العسكري، والذي يسير في طريق مستقيم غير منتج على المدى البعيد، وهذا سيؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد؛ خاصة في مركز أمريكا المهيمن على العالم عسكرياً، ويؤدي إلى تراجع دورها؛ لسببين واضحين في استراتيجية معالجة الهيمنة الأمريكية الحالية: - عدم وجود دعم أوروبي واضح لها في الجوانب الاستراتيجية؛ من حيث تحمل كلفة الخطط الأمريكية، وإن كان الدعم المعنوي لا يفيد؛ خاصة أن هذا ما تقدمه أوروبا واليابان.

- البحث عن بديل رخيص عسكرياً للمحافظة على الهيبة الأمريكية، وهذا واضح في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي.

وإن المتابع للسياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية؛ يجد أنها تعاني من حالة «رد الفعل المبالغ فيه» في حالة الاعتداء عليها؛ وتُضخم الاعتداءات المباشرة في رد فعل كبير؛ كما حدث لها في (Pearl Harbor) أثناء الحرب العالمية الثانية، وأدى إلى استخدام القنبلة النووية على اليابان، وكما حدث بعد تدمير برج مركز التجارة من ضرب أفغانستان، والعراق، فهي تضرب بيد ساخطة على قوة ضعيفة لإثبات صورتها على قوى متراجعة، وهذا من ميزات الضعف الأمريكي.

والمتفحص لأرقام القوة الأمريكية ومؤشراتها بمقاييسها المتعددة؛ عليه أن لا ينخدع بهذه الأرقام البراقة، ولا يركن إليها كثيراً في ظل فهم الصورة الكبرى لما يحدث في العالم حول أمريكا، وما يحصل خاصة في أمريكا في النواحي الاجتماعية والثقافية؛ حيث زيادة البطالة، والتراجع عن الديمقراطية والحرية ومبادئ (بلد الفرص والمساواة للجميع)؛ لذا فإن أمريكا معرضة لأزمة ثقة بالنفس على المستوى الداخلي والدولي؛ تعبر عن حالة من غياب الرؤية والوضوح الاستراتيجي، وعلى سبيل المثال؛ فإن تزعر الثقة في الداخل الأمريكي يعبر عنه بالقوانين الجديدة، ومعاملة الأجانب، وحالة (الذعر الثقافي) التي يعاني منه الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية على حد سواء.

وعلى المستوى الدولي؛ فإن سلوكيات أمريكا التي تناقشها هذه الورقة خاصة في العالم العربي والإسلامي



يمكن أن يستدل من خلالها على الضعف الشديد الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فإن الهيمنة الأمريكية بدأت في طريق النهاية إن لم تستطع معالجة رؤيتها الثقافية؛ خاصة أن دولاً كثيرة تنتظر الفرصة التي يتم فيها التراجع الأمريكي؛ لتقوم بتولي زمام الأمور، وهذا ما يسمى بالصدمة الخلفية حسب تعبير «أورجانسكي».

الاستراتيجية العربية الإسلامية للتعامل مع أمريكا:

أولاً: لا بد من التخفيف من آراء أصحاب الأرقام، والتي تشير إلى ضعف العالم العربي والإسلامي من الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وهذا إلى حد كبير مقبول؛ من ناحية أنه لا يوجد تكافؤ بين الطرفين، لكن يجب أن لا يقودنا هذا التحليل إلى الإحباط الشديد، فنحن لسنا أمام معادلة واضحة، ولا بد من التفاوضي عن هذا الأمر لأنه يثير الإحباط، وهذا ما يدعو إليه الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية؛ خاصة ما جاء في خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الديمقراطية في العالم العربي.

ثانياً: يجب التركيز على مسألة الهيمنة الثقافية، وأن للعرب والمسلمين دوراً بارزاً فيها؛ من حيث إن أمريكا ليس لديها سيطرة واضحة في هذا الشأن (الكره) الشديد من قبل الشعوب العربية والإسلامية لأمريكا وسياساتها سيتركك في كل السياسات الثقافية الأمريكية في العالم العربي والإسلامي؛ لذا لا بد من الاهتمام بالتعليم، والشباب، والمحافظة على القيم والأخلاق العربية والإسلامية في المجتمعات؛ على الرغم من ظهور بوادر لتأثير العولمة الأمريكية في مظاهر وسلوكيات الشباب لدينا. لكن هذا التأثير يبقى في السطح في بعض السلوكيات، فالجوهر نقي وصالح، ولا بد من تقييم سلوك شباب الأمتين العربية والإسلامية؛ بحيث تبقى تأثيرات العولمة السلبية على السطح، ولا تتمكن من العمق العربي والإسلامي.

ثالثاً: استثمار ما تقوم به أمريكا؛ خاصة فيما يتعلق بالأنظمة السياسية في بعض الدول العربية والإسلامية غير الديمقراطية، والذي سيؤدي بها (أمريكا) إلى فتح صندوق البندورة (عش الأفاعي)، والذي سيؤدي إلى فقدان السيطرة الأمريكية على الأوضاع الداخلية في العالم العربي والإسلامي، ويؤدي إلى تراجع شرعية الأنظمة السياسية فاعليتها، وقد يؤدي ذلك إلى حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية لفترة غير طويلة؛ يمكن استثمارها لإعادة تشكيل المنطقة بطريقة لن ترغب فيها أمريكا؛ خاصة في ظل تحريك قوى الأغلبية الصامتة في العالم العربي والإسلامي. ويبدو أن ذلك واضح في السلوكيات الأمريكية؛ فهي على الرغم من كل الحسابات العقلانية لا تستطيع أن تجزم بشكل قاطع بما يمكن حدوثه في مرحلة ما بعد ضرب العراق. وهذا يعد في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية خاصة من الدروس والعبر المستقاة من نتائج حرب فيتنام، ومن أهم مطالب صناع القرار في الكونجرس الأمريكي؛ حيث إن أمريكا خاضت حرب فيتنام دون أن يكون لديها أي فكرة واضحة عن النتائج؛ لذا فإن التردد الأمريكي يعد عاملاً مهماً في مستقبل السياسة الخارجية تجاه العالم العربي والإسلامي.



رابعاً: لا بد من العمل الداخلي نحو الاهتمام بالقضايا المجتمعية؛ من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل لبناء الدول في هذه المجالات من أجل صنع تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية تنتج نوعاً من الثقل السياسي والاقتصادي للعالم العربي الإسلامي؛ لذا يجب أن تتجاوز الاستراتيجية العربية مرحلة رد الفعل للأحوال الراهنة، بل لا بد من التفكير بالمستقبل، وأن تكون النظرة إيجابية؛ من حيث إنه يمكن إحداث التغيير المناسب في الصعد الحضارية المتعددة.

خامساً: لا بد من توضيح أكبر لصورة العرب والمسلمين؛ في محاولة لكسب تعاطف الرأي العام العالمي والأمريكي ودعمه، وعلى وجه الخصوص بيان أن الحضارة العربية الإسلامية لا تشكل خطراً على أي حضارة؛ فهي حضارة تسعى إلى إسعاد البشرية جمعاء بغض النظر عن اللون والعرق، ولا بد أن تقوم الاستراتيجية بالعمل على إبراز الصورة المشرفة للمسلمين في العالم العربي والإسلامي، وذلك لقطع الطريق على حاطبي الليل، والذين يعتقدون بأنهم يمثلون الإسلام والمسلمين؛ لذلك لا بد أن يقوم مفكرو الأمة الإسلامية بالتفكير بطرق جديدة لتبيان الإسلام على حقيقته، وهذا سيؤدي بنا إلى أن نبين أن الإسلام ليس هو ما تسلكه بعض الأقليات الفكرية، ولا بد من نقل تلك الصورة إلى أكبر عدد ممكن من صناعات القرار في الولايات المتحدة والشعب الأمريكي؛ لتضييع الفرصة أيضاً على أولئك الذين يحاولون أن يستغلوا الفرص لتحقيق مصالحهم الذاتية، ويجب أن يتم العمل بصبر وأناة، وأن لا ننتظر النتائج إلا على المدى البعيد.

سادساً: وبناء على ما تقدم؛ فإن الاستراتيجية العربية المطلوبة في المرحلة المقبلة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية - ضمن العلاقات الخارجية معها - تركز في العمل على ثلاثة صعد كالاتي:

١ - الصعيد العربي الإسلامي: لا يمكن للعرب والمسلمين أن يعلقوا تعثرهم التنموي على الشماعة الأمريكية، وعليهم أن يبدؤوا بتحمل المسؤوليات الملقاة عليهم أفراداً وصناع قرار؛ إذ إن مسألة لوم أمريكا وإسرائيل في كل ما يحدث فيها هو قصور عربي كبير وذو أهمية، حيث إنه لا يمكن إهمال دور العوامل الخارجية في الوضع العربي والإسلامي، لكن أن تتحول العوامل الخارجية إلى شماعة نعلق عليها الأخطاء المتكررة؛ فهذا أمر لا بد من تجاوزه، وأن نراجع الذات، ونرى ما آلت إليه أوضاعنا، ولا بد من مصارحة مع الذات من أجل تحديد خريطة المستقبل وبوصلته.

وهذا سيترتب عليه مراجعة البعدين العربي والإسلامي في العلاقات (العربية - العربية)، و(الإسلامية - الإسلامية) من جميع النواحي، فقبل أن نلوم التعقيدات التي تضعها أمريكا في وجه العرب المسلمين؛ علينا أن نخاطب أنفسنا بوصفنا عرباً ومسلمين، ونرى كيف يعامل بعضنا بعضاً؟ وإذا ما وصلنا إلى اتفاق مشترك في هذا الخصوص؛ فإن ذلك يشكل مفتاح الحل لكثير من القضايا؛ لأن العلاقات الدولية تقوم على مبدأ الحماية الذاتية (Self - help principle)، ولا أحد سيساعدك إن لم تساعد نفسك؛ لذا لا بد من تطوير قوة عربية، فمبدأ القوة هو الذي يحكم العلاقات بين الدول، فلو كان لدينا قوة ندافع بها عن أنفسنا لما استطاعت أمريكا



ولا غيرها أن تقوم بأي شيء تجاه العالم العربي والإسلامي؛ لذا فإن اعتماد بعضنا على منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة هو أضغاث أحلام؛ فهذه المنظمات لا يوجد لها تأثير في عالم يحكم بطبيعة القوة في العلاقات بين الفاعلين فيه.

٢ - الصعيد الداخلي في أمريكا: لا بد من الاهتمام بدور العرب والمسلمين في رسم صورة مشتركة للمسلمين والعرب في أمريكا، وهم يقومون بدور جيد لا بد من دعمه والاستفادة منه، ولا بد أن نتوقف عن لوم اللوبي الصهيوني في التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب والمسلمين، فهذا أمر أصبح واقعاً في ظل النظام السياسي الأمريكي الذي يقبل بدور جماعات الضغط؛ لذا فإنني أدعو للاستفادة من تجربته (تجربة اللوبي الصهيوني) لدعم القضايا العربية والإسلامية، وأن لا ننتظر أن يقف العالم معنا لأننا مظلومون، ويبقى دورنا متوقفاً على البكاء والتظلم والشكوى. ولا بد من إدراك حقيقة في النظام السياسي الأمريكي هي أن صناع القرار يهتمون في سلم أولوياتهم بمسألة إعادة الانتخابات (Re-election)، وقد مثلت ولاية فلوريدا حالة من الحرج للرئيس الأمريكي في انتخابات عام ٢٠٠٠م؛ لذا لا بد من الاستفادة من الوجود العربي والإسلامي للضغط على الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش في الانتخابات الرئاسية القادمة. وتشير التجارب إلى أن العرب والمسلمين قد أبدوا نجاحاً في الانتخابات النصفية قبل عدة أسابيع، ولا بد من الاستثمار في هذه النتائج لدعم الواقع العربي والإسلامي، فلا جدوى من التظلم والانتظار، ولا بد من العمل، والعمل بصبر، وعدم انتظار النتائج على المدى القصير، فالنتائج لا بد أن تأتي على المدى الطويل، لكن لا بد من أن نبدأ بالعمل الفاعل وعلى جميع الصعد، ليس في صالح القضايا العربية والإسلامية، بل في جميع القضايا؛ لأنه لن يتعاطف معك شخص إلا إذا أبدت تعاطفاً معه ومع أفكاره ومشكلاته؛ لذا فالبعد الإنساني مدخل جيد للعمل العربي من داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - الصعيد الخارجي: لا بد من مراجعة شاملة للسياسات العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالتلويح دائماً بطرد السفراء، وحرمانهم من النفط؛ حيث إن هذه الأساليب تثير العواطف العربية الجياشة، لكنها على المدى القصير والبعيد - وإن تمت - لن تخدم المصالح العربية؛ فماذا نعمل بالنفط إن لم نبعه للغرب؟! لذا فإننا نسأل السؤال التالي: ماذا نعمل بدون عوائد النفط، وطرد السفراء، وقطع التواصل؟ من سيستفيد؟ ألا يفيد ذلك إسرائيل بإبقاء المجال مفتوحاً لها؟!

إن الاستراتيجية المطلوبة هو كيفية تسخير المصادر العربية في ردع أمريكا من أجل النهوض العربي والإسلامي، وبشكل لا يُظهر - كما هو حقيقة الحضارة العربية والإسلامية - أي خطر على الآخرين، وهذا يتطلب الاستفادة من العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة؛ لأن العلاقات الدولية لا تستطيع أن تكسب فيها على الدوام، وفي الوقت نفسه دون أن تتنازل عن الثوابت الأساسية للحضارة العربية الإسلامية.



المراجع

- استفادات الدراسة من المراجع التالية باللغتين العربية والإنجليزية:

* الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢م.

* عدنان الهياجنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: ١٩٩٩م.

* عدنان الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقي: ١٩٩٠-١٩٩٧م مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت، صيف ٢٠٠١م، ص ٧-٣٠.

- Cohen, Eliot A. 2000. Defending America in the Twenty-first Century. Foreign Affairs. 79 (6). Internet Edition.
- Gaddis, John Lewis. 2002. A Grand Strategy of Transformation. Foreign Policy. 133. Internet Edition.
- Gibbs, David N. 2001. "Washington's New Interventionism: U.S. Hegemony and Inter-Imperialist.
- Rivalries. Monthly Review. 53(4): 23-38. Internet Edition.
- Hayajneh, Adnan M. 2001. US-Arab Relations between American Realism and Arab Idealism: Issues and Perspectives in the Present and the Future. In US-Arab Relations Book: University of Jordan.
- Hayajneh, Adnan M. 1998. The Policy of Keeping a Balance: American Arms and Hegemons in the Middle East, 1962-1988. Dirasat, Administrative Sciences: University of Jordan, 1998, Vol. 25 (1): pp. 165-175.
- McCutcheon, Chuck. 2000. Defining, Asserting the National Interest. Congressional Quarterly. 58(40): 2398. Internet Edition.
- Nye, Joseph. 2002. The New Rome meets the new barbarians. Economist. 352(8265): 23-26. Internet Edition.
- Towell, Pat. 2002. The High Cost of Might. Congressional Quarterly. 60(37):2506. Internet Edition.